المسئولية المجتمعية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة

د/ مروة مختار بغدادي جابر

مدرس علم النفس التعليمي

كلية التربية – جامعة بني سويف

ملخص:

يعد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة مؤشراً هاماً يعكس ديمقراطية وتقدم الدول، ومع زيادة أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة، دعت الحاجة للاهتمام بجوانب التربية الخاصة التي تقدم لهم، حيث أصبح من حقهم أن تشملهم الرعاية والعناية التي تمكنهم من الاستمتاع بحياة متوازنة تتسم بالتوافق مع أقرانهم العاديين وفقاً لما يقدم لهم من خدمات تعليمية وتأهيلية، وذلك في محاولة استثمار طاقاتهم إلى أقصى حد ممكن. ونظراً لتزايد أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة وقصور منظومة رعايتهم، كان من الضروري الاتجاه نحو مؤسسات المجتمع المدني لتقف جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية للارتقاء بمستوى الرعاية والتأهيل. وإذا كانت الدول المتقدمة تتجه نحو الاهتمام بتشجيع جهود تلك المؤسسات غير الرسمية في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن الأمر يزداد أهمية في المجتمعات النامية حيث عجز الدولة والجهود الحكومية عن الوفاء بمتطلبات الرعاية والتأهيل لهذه الفئة. لذا بدأ العمل الاجتماعي التطوعي في تحمل مسئولية الإسهام في توفير بعض خدمات رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال مراكز الاستشارات، والمدارس، والمؤسسات الإصلاحية، والتأهيلية، ومؤسسات الرعاية. وتتناول الورقة الحالية دور مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة كأحد أشكال المسئولية المجتمعية تجاه هذه الفئة.

الكلمات المفتاحية: المسئولية المجتمعية- تأهيل- ذوي الاحتياجات الخاصة.

Social Responsibility for Rehabilitation of Individuals with Special Needs

Marwa M. Boghdady
Lecturer of Educational Psychology
Faculty of education- Beni-Suef University

Abstract:

The attention paid to individuals with special needs is an important indicator reflects democracy and progress of countries. with increasing numbers of individuals with special needs , the need arises for special education aspects presented to them. They have the right in caring and

rehabilitation that enable them to enjoy life equally with their normal peers, according to educational and rehabilitative services offered to them, in an attempt to invest their abilities to the maximum possible extent. Due to the increasing numbers of individuals with special needs and inadequate care system , it was necessary to consider civil society institutions to stand side by side with the governmental efforts to improve the quality of care and rehabilitation. If the developed countries are encouraging informal institutions efforts of care and rehabilitation of people with special needs, it is increasingly important in developing countries, where the governmental efforts are unable to meet the requirements of the care and rehabilitation of this category. So, voluntary social work began to take the responsibility in supplying some care and rehabilitation services to individuals with special needs, through counseling centers, schools, and rehabilitation and care institutions . The present paper deals with the role of civil society institutions in the rehabilitation and care for people with special needs, as a form of social responsibility towards this category.

Key words: Social Responsibility - Rehabilitation - Individuals with Special Needs.

مقدمة:

يحظى ذوو الاحتياجات الخاصة في الآونة الأخيرة باهتمام بالغ على كافة المستويات الدولية، والإقليمية، والمحلية، حيث زاد الاهتمام برعايتهم، وتأهيلهم، وتحسين ظروفهم المعيشية، لذا يقاس تقدم المجتمعات ورقيها بمدى اهتمامها بذوي الاحتياجات الخاصة، وانطلاقاً من هذه الأهمية تسعى مؤسسات المجتمع المدني للسهام في رعاية وتأهيل هذه الفئة؛ فنجد المجتمعات المتقدمة تتجه نحو تشجيع الجهود غير الرسمية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وإذا كان هذا هو الحال في الدول المتقدمة، فإن الأمر يزداد أهمية في المجتمعات النامية. وتشير الدلائل الإحصائية وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى أن عدد المعاقين بلغ ٦٠٠ مليون معاق على مستوى العالم، منهم ٨٠٪ بالدول النامية، ولا يحظى سوى من ١٪ إلى ٢٪ منهم فقط بخدمات التأهيل، وتقدر نسبة الأطفال المعاقين بالوطن العربي بحوالي ١٠٪ من إجمالي السكان، وهو ما يدعو إلى أهمية تضافر الجهود الدولية والعربية سواء الحكومية أو الأهلية لتوفير الرعاية والتأهيل لهم للاستفادة من طاقاتهم (مدحت محمد، ٢٠٠٩، ٣٢).

ويعد الاهتمام برعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة مؤشراً هاماً يعكس ديمقراطية وتقدم الدول، ومع زيادة أعدادهم، زاد الاهتمام بجوانب التربية الخاصة التي تقدم لهم، وأصبح من حقهم أن تشملهم الرعاية والتأهيل، بما يمكنهم من الاستمتاع بحياة متوازنة تتسم بالتوافق مع العاديين، وفقاً لما يقدم من خدمات تعليمية وتأهيلية، وذلك في محاولة لاستثمار طاقاتهم إلى أقصى حد ممكن، وينبغي الاهتمام بالجوانب التطبيقية المرتبطة بتطوير أداء مؤسسات المجتمع المدني لرعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك دعم خدماتها وبرامجها من خلال المشاركة المجتمعية لكافة قطاعات المجتمع (فتحية السعيدي، ٢٠٠٨، ٧). ولقد بدأ العمل التطوعي في تحمل مسئولية كبرى من أجل الإسهام في توفير بعض خدمات رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال مراكز الاستشارات، والمدارس، والمؤسسات الإصلاحية والتأهيلية، ومؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (William, 2002, 13).

وتطور مفهوم المجتمع المدني عبر عدة مراحل تاريخية، وتعود بداياته إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث استخدمه أرسطو كمرادف للدولة، ودعا إلى أن يسود فيها حرية التعبير عن الرأي، وتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة (غوشة زكي، ١٩٨٣، ٦٧). ثم جاء تحديد للمفهوم على يد "توماس هوبز" و"جون لوك" حيث يرى الأول أن الحس الإنساني هو الباعث الأساسي للفرد على تشكيل المجتمع المدني، ويتفق الثاني معه في جعله المجتمع والوضع المدني مقابل الوضع الطبيعي، مع فارق أن "لوك" يرى الإنسان فاعل أخلاقي قبل أن يكون سياسياً أو مدنياً، كما يرى أن أفراد المجتمع البشري لهم الاستقلالية والتساوي وليس للقانون الطبيعي حكومة أو سلطة عليهم، فلا يحق لفرد أن يسبب الأذى والضرر للآخر، أو أن يتعدى على حريته وسلامته (شرف الدين فهيمه، ٢٠٠٢، ٣٦).

وظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمة إلى أن جاء "هيجل" في القرن التاسع عشر، حيث أدرج المجتمع المدني مابين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) والمجتمع التجاري والاقتصادي (القائم على أساس الربح)، سعياً منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن (إقبال حسون، ٢٠٠٢، ٢٩). وفي طرح مقارن لمفهوم المجتمع المدني الغربي نأخذ التجربة العربية الإسلامية التي لها الأصالة في تأسيس المجتمع المدني الذي مثلته دولة الرسول محمد

(صلى الله عليه وسلم)، واستمرت بعض سمات هذا المجتمع سارية المفعول حتى العهود الإسلامية التالية، بحيث تستجيب السلطات القضائية مثلاً في كثير من الأحيان للمطلب الجماهيري، واحتلت قضية الوعي مساحة واسعة كسبب رئيسي لتحقيق هذا الهدف، وكان لعملية تنشئة الأفراد وإعدادهم معرفياً أثر كبير في تحقيق المجتمع المنظم.

لذا أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع الأطراف ذات العلاقة - المؤثرة في المنظمة والمتأثرة بها - لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة التي أدخلت متطلبات التنمية المستدامة في طياتها، وبالتالي أصبحت المسئولية المجتمعية شعاراً ترفعه منظمات الأعمال الناجحة والرائدة، من خلال بذل الكثير من الجهود للاهتمام بهذا المفهوم، وإدماجه ضمن متطلبات أدائها، مما يستوجب إدراجه ضمن أولوياتها القصوى، وعلى كافة مستوياتها الإدارية، إذ أن المنظمة التي لا تقوم بتبني المسئولية الاجتماعية في أعمالها، في العصر الحالي، تجد نفسها غارقة تدريجياً في دوامة من المشاكل، بل والمتناقضات التي لا حصر لها، وربما تواجه عدم رضا أفراد المجتمع عن أنشطتها ككل. وتتناول هذه الورقة دور مؤسسات المجتمع المدني كأحد أشكال المسئولية المجتمعية في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

مفهوم المسئولية المجتمعية:

حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير في عالم منظمات الأعمال، والناتج عن عدة تطورات جعلت هذا المفهوم يخرج عن كونه ممارسات طوعية اختيارية في تعاملها مع كافة الأطراف ذات العلاقة، إلى ممارسات إجبارية أصبحت تمثل مصدراً لتحقيق التميز، والريادة، وزيادة القدرة التنافسية، وتدعم بقاء المنظمة، وتضمن استمراريتها، وذلك من خلال التزام المنظمة ومضاعفة جهودها لتبني المسؤولية الاجتماعية، وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع الأطراف ذات المصلحة، لكي تتمكن من مواجهة التحديات، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة والتي أدخلت في طياتها متطلبات اجتماعية وبيئية.

وعرفها "ثامر البكري" (١٩٩٦، ١٤) بأنها عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع

الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة، والساعية إلى تحقيقها باعتبارها جزءاً من إستراتيجيتها. كما تعرف المسؤولية الاجتماعية بصورة شاملة بأنها: التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع، تسعى من خلاله إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع، لتعزيز مكانتها لدى المستهلكين والمجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل، ويقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسئولية الاجتماعية للمنظمة إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية للمنظمة، حيث إن المصطلح الأول يتضمن نوعا من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز أمام المنظمة لتحمل المسئولية الاجتماعية، وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسئولية الاجتماعية للمنظمة ومنها؛ مواطنة الشركات، والشركات الأخلاقية، والحوكمة الجيدة للشركات، وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أن جميعها يركز على مساهمة منظمات الأعمال في تحمل مسئوليتها تجاه أصحاب المصالح، وتعد المسئولية الاجتماعية للمنظمة أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لمجتمع الأعمال (طارق راشي، ٢٠١٣).

ويرى عدد من الباحثين أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها المنظمات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسئولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال (نهال المغربل، ٢٠٠٨، ٤). أما "سكرمرهورن" (Schermerhorn, 2002, 158) فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها إجبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخلين والخارجين والأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة.

أبعاد المسئولية الاجتماعية للمنظمة:

هناك اتفاق بين الكتاب والباحثين في تحديدهم لأهم أبعاد المسئولية الاجتماعية للمنظمة، والتي تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها، لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسئولية الاجتماعية، التي تسعى منظمات الأعمال إلى تبنيها، بما يحقق لها الفوائد المرجوة، وعليه حددت ثلاثة مسئوليات أساسية للمسئولية الاجتماعية تعبر عن أبعادها، وتتمثل في الحدود التي يبينها الشكل التالي:

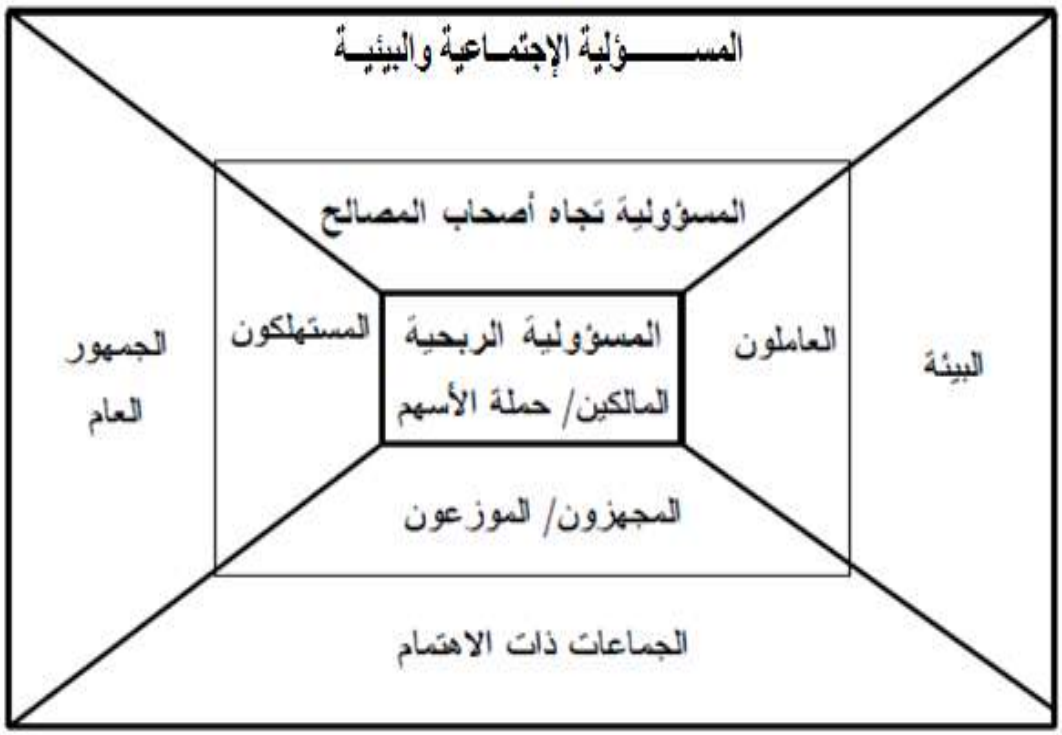

شكل (١)

أبعاد المسئولية الاجتماعية (فؤاد محمد حسين، ٢٠٠٣، ٣٩)

ويلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أبعاد المسئولية الاجتماعية تتجسد في ثلاثة مسؤوليات أساسية هي: مسئولية تجاه المالكين وتتمثل في تحقيق الأرباح، ومسئولية تجاه أصحاب المصالح وتركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف الأطراف ذات المصلحة من مستهليكن، وعاملين، ومجهزين، وموزعين...وغيرهم، ومسئولية ثالثة انتشرت خاصة في السنوات الأخيرة وتشير إلى ضرورة التزام المنظمة بالمسئولية تجاه المجتمع والبيئة بشكل عام، وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات الضاغطة ذات العلاقة، والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه المجتمع والبيئة، وعليه فالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تحمل في مضمونها بعدين أساسيين؛ الأول هو البعد الداخلي الذي يركز على الأداء الاجتماعي المسئول تجاه العاملين ومن هم داخل المنظمة، أما الثاني المتمثل في البعد الخارجي فيركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المنظمة تجاه المجتمع والبيئة الخارجية ككل.

مفهوم منظمات المجتمع المدني:

نشأ مفهوم المجتمع المدني بهدف تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وتقديم المساعدة والعون للأفراد المحتاجين ومن لا يقدرون على الحصول

على الخدمات، ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة، كما ارتبطت نشأته أيضا بوجود الأفراد وقيام الدولة، وهو إما يشارك الدولة في تقديم الخدمات، أو يقف في مواجهة الظلم الذي تمارسه المجتمعات السياسية. ومؤسسات المجتمع المدني هي المؤسسات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية التي تعمل ميادينها وأنشطتها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة أنشئت تلك المؤسسات من أجلها، وتؤكد "أماني قنديل" (٢٠٠٠، ٧٤) على أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، أو تحقيق منفعة عامة ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع.

ويشير "حسين توفيق" (٢٠٠١، ٦٩٤) للمجتمع المدني على أنه مجموعة من الأبنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تنظم في إطارها شبكة من العلاقات بين القوى الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بشكل دينامي ومستمر، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة. ويشير "أحمد حسين" (٢٠٠٤، ٥٥) إلى المجتمع المدني بمفهومه المعاصر على أنه جملة المؤسسات الطوعية التي تملأ الفراغ الاجتماعي بين الفرد، والدولة، والأسرة، كالأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والجمعيات الاجتماعية والثقافية، وأجهزة الإعلام ...الخ، والتي تسهم في التحولات السياسية والديمقراطية في المجتمع. كما تعتبر مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تحقق مصالح الأفراد ملتزمة في ذلك بالقيم والمعايير والمثل الإنسانية الراقية (Wright, et al., 1996, 304).

خصائص المجتمع المدني:

يتمتع المجتمع المدني بالعديد من الخصائص والمزايا، يمكن أبرزها فيما يلي: (أماني قنديل، ٢٠٠٢،١٦؛ نجوى يوسف، ٢٠٠١؛ Sales, 1991, 309):

١- الفعل الإرادي الحر حيث يختار الفرد عضويته أو انتمائه.
٢- مجال للمشاركة والتكامل الاجتماعي بين الأفراد و الجماعات.
٣- مجال يتميز بالتنوع دون صراعات.
٤- يقوم على المعاملة العادلة بين الأفراد.
٥- مجال لإرساء مبادئ الشفافية والمشاركة والديمقراطية في المجتمع.
٦- يوفر ثقافة أخلاقية مهمة.

٧- وثيق الصلة بالبيئة، وبالتالي فهو قادر على العمل على مستوى القاعدة الشعبية.

٨- قدرته على تقديم خدمات لعدد كبير من الأفراد، فلا تستطيع الحكومات توفير التعليم للجميع ولذوي الاحتياجات الخاصة دون مشاركته.

كما يرى "عبد الرحمن صديق" (٢٠٠٢، ٢٩) أن المجتمع المدني بصيغته المطروحة يتصف بخصائص يعرض ملخصاً لبعضها كما يلي:

١- يتمتع المجتمع المدني بشخصية مستقلة في مقابل الدولة، وهذا لا يعني تضعيفاً للدولة، وإنما منع الدولة من التمدد خارج دائرة الدستور والصلاحيات القانونية، فقيام المجتمع المدني سيقضي على الظواهر الاستبدادية للدولة وساستها، ويمنح الفرد دوراً حقيقياً في المجتمع.

٢- يتكون المجتمع المدني من مجموعة مؤسسات مستقلة عن السلطة السياسية، تقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة، وعلاقتهم بالدولة من جهة أخرى، فهي مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة، يستطيع الفرد من خلالها أن يعبر عن طموحاته وأهدافه.

٣- الطواعية في الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني، فالفرد ليس مجبراً في انتمائه لأي جهة من الجهات، وبهذا تكون مشاركته أكثر فاعلية.

مؤسسات المجتمع المدني وأهميتها:

نتج عن الحرب العالمية إصابات كثيرة، أدت بالمجتمع والدول إلى التفكير في أيجاد خدمات وأماكن لهؤلاء العجزة والمعاقين، وهى تعاون المؤسسات الحكومية مع الجمعيات الأهلية، ويقول علماء الاجتماع أن الإنسان هو ناتج المجتمع الذي يعيش فيه، يؤثر فيه ويتأثر به، ويحتاج الإنسان إلى أن يشعر بقبول المجتمع له، ويؤثر هذا في سلوكه وتفاعله مع البيئة من حوله (عزمي بشارة، ١٩٩٨).

وظهرت الجمعيات الخيرية في مصر في مطلع القرن التاسع عشر، وأنشئت "الجمعية الخيرية اليونانية" بالإسكندرية عام (١٨٢١) و"جمعية المعارف" عام (١٨٦٨)، وكانت لثورة (١٩١٩) تأثيرها في تطور الحياة الاجتماعية، وكان لها أثر في فكرة الجمعيات بين المواطنين، فانتشرت الجمعيات لخدمة فئات المعاقين، وجاء في مرسوم إنشائها أن تنشأ وزارة للشئون الاجتماعية يكون من اختصاصها رعاية المعاقين، وتم ذلك عام (١٩٣٩) وصدر قانون (٣٢) لسنة (٦٤) لتطوير الجمعيات، ومنهم جمعيات رعاية وتأهيل المعاقين، ويلاحظ من النشأة والتطور أن الإعاقة لا تهتم

بالمعوق وحده، بل من حوله كالأسرة والمجتمع، ويمثل المجتمع في جزئتن: مجتمع بعيد مثل: الإعلام - الجمعيات الخيرية - المؤسسات الإيوائية - المدارس الخاصة - مراكز التأهيل - حضانات - مراكز تنمية قدرات، ومجتمع قريب مثل: الأسرة - المحيطين بالأسرة – الأقارب.

أولا: المجتمع البعيد:

١- الإعلام: وله دور هام في مجال الإعاقة من برامج إذاعية وتلفزيونية تخاطب المعاقين، لتنمية قدراتهم الشخصية، وتقبل الحياة، والتكيف مع المجتمع، وتقديم إنتاجهم الفني والأدبي، والاهتمام بالتوعية الصحية، وإرشاد الآباء للتعرف على التدخل المبكر، والتعرف على المؤسسات، والجمعيات، والمدارس التي ترعى وتأهل المعاقين .

٢- الجمعيات الخيرية: أصبحت الضلع الثالث في المجتمع، وتتجه جميع الأنظار نحوها حيث أن القاعدة الشعبية العريضة للجمعيات تمثل المجتمع بجميع طبقاته وطوائفه، وأشهرت من خلال وزارة الشئون الاجتماعية، لتقديم الخدمات للمعاقين الحاصلين على شهادات دراسية ، خاصة لنسبة الـ (٥٪) من التعيينات، بعد تدريبهم على مهنة تناسب الإعاقة، وتقديم أجهزة تعويضية حسب احتياج كل حالة، وتقديم الدعم الفني والمادي لهم.

٣- المؤسسات الإيوائية: وهى مؤسسات أشهرت أيضا من خلال وزارة الشئون، وتعمل على رعاية المعاقين رعاية كاملة، وتقديم الخدمات الصحية، والاجتماعية، والتربوية، والتدريبية، والترويحية، والترفيهية، وتوفير إقامة دائمة لهم.

٤- المدارس الخاصة: وتقوم هذه المدارس بتعليم الأطفال القابلين للتعلم من ضعيف البصر، والفكري، وضعاف السمع، وتدريبهم على المهن المختلفة، وتنمية قدراتهم علمياً، وتكون بها إقامة دائمة.

٥- مراكز التأهيل: وهي تابعة لوزارة الشئون، وبها ورش تدريبية، وإنتاجية، لتعلم المهن المختلفة للأطفال حتى يصبحوا نافعين لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم.

٦- حضانات: تابعة أيضا لوزارة الشئون الاجتماعية، وبها الأطفال حتى سن الثامنة، تقوم برعايتهم وتقدم لهم البرامج لتنمية القدرات، وكيفية الاعتماد على النفس، ومساعدة الأسر العاملة.

٧- مراكز تنمية القدرات: وهى مراكز لتهيئة الأطفال وتنمية قدرتهم

والاعتماد على النفس، وتقدم دورات إرشاد نفسي، وتخاطب، وعلاج جماعي، ووسائل تعليمية.

ثانيا: المجتمع القريب:

١- الأسرة: وتمثل الوعاء الأول الاجتماعي، والنفسي، والانفعالي، لرعاية الطفل المعاق، ويجب أن يجد فيها الحب، والرعاية، والتشجيع، ويجب على الوالدين التفكير في قدرة الطفل بدلا من التركيز على إعاقته، لتنمية قدراته، والاهتمام بأصحاب الأطفال، وتعريفهم على الإعاقة ليتعاونوا معه، وإشراك الطفل في المهام المنزلية، لتنمية الشعور بالمسئولية، والخروج به في الأماكن العامة والسوق، حتى لا يشعر بالوحدة، وتعاون الأسرة مع المتدربين والأخصائيين للعمل على نمو الطفل من النواحي الجسمية، والنفسية، والاجتماعية، والعقلية، لأن الأسرة تعتبر هي الأولى في معرفة الإعاقة، بعد الطبيب، ويجب عليها التقبل والسرعة في تأهيله، لتقدمه وجعله نافع لنفسه ولأسرته، وتقبل المجتمع له ليحيى حياة كريمة.

٢- المحيطين بالأسرة: يجب معرفة كل من تتعامل معه الأسرة من الجيران بالإعاقة، وكيفية التعامل معها، وتقبل ما يصدر من المعاق، والتعامل مع الأطفال، وكيفية الاندماج معهم، ومن تتعامل معهم الأسرة من بائعين، والزائرين للمنزل، والأندية التي تخرج لها الأسرة، وإن كان هناك دار حضانة حتى تتقبل الأسرة خروج الطفل وأيضا الأقارب، يكون هناك وعى كامل بالإعاقة ومفهومها، حتى تتقبل الزيارة للأسرة، والتعاون معها، وتخفيف الضغوط النفسية على الأسرة (Norton, 1995; Blaney & Pasha, 1993; Walzer, 1991).

كما يرى البعض أن المجتمع المدني يتكون من:

- المنظمات الأهلية غير الحكومية.
- النقابات والتنظيمات المهنية.
- الاتحادات العمالية.
- الأحزاب السياسية.
- النوادي ومراكز الشباب
- المجموعات والحركات الاجتماعية المؤطرة.
- الإعلام والصحافة غير الرسمية.

أهداف مؤسسات المجتمع المدني:

تتمثل أهداف مؤسسات المجتمع المدني في الآتي:

- أهداف اجتماعية: وهي ما يرتبط بالمجتمع، والتي من شأنها استقرار المجتمع بنظمه ومؤسساته، وتطوره إلى الأفضل.
- أهداف اقتصادية: ومن شأنها أن توفر للمجتمع احتياجاته المادية التي تعجز الدولة عن الوفاء بها، في ضوء الإمكانات المتاحة.
- أهداف إنسانية: وهي ما ترتبط بالفرد، ومن شأنها تحقيق إنسانية الفرد، ومن هنا يتبين أن الهدف من مؤسسات المجتمع المدني هو مساندة الدولة في القيام بدورها، وذلك من خلال المشاركة في صنع ووضع السياسات، وليس فقط المساعدات المادية، وتتحدد الأهداف العامة لمؤسسات المجتمع المدني كمؤسسة اجتماعية باعتبارها نسقا أو تنظيما فرعيا يرتبط ببقية الأنسقة المجتمعية الأخرى، ومن ثم فإن طبيعة هذه الأهداف تتشكل وتتكون عن طريق تأثير العوامل الخارجية المختلفة التي توجد في المجتمع المحلي، فضلاً عن ذلك فإن متطلبات المجتمع الحديث تفرض نوعية معينة من الوظائف والأهداف العامة لمؤسسات المجتمع المدني وفقا للأغراض التي قامت من أجلها تلك المؤسسات، ومن هذه الأغراض (أماني قنديل، ١٩٩٤، ٢٩):
- الاعتراف بالآخر واحترام حقوقه المشروعة في الاختلاف، وإدارة هذا الاختلاف إدارة سليمة ومفتوحة سواء في الأداء، أو المعتقدات أو المصالح.
- احترام التنوع ورعايته وتنميته، إيماناً بأنه مصدر الثراء الفكري، والاجتماعي، والثقافي.
- تأكيد واحترام مبادئ المساواة بين البشر وحماية حقوق الإنسان بكل أشكالها المدنية، والسياسية، وحقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.
- الفصل بين السلطات والحرص على استقلال القضاء، بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية.
- تأكيد حكم القانون، والشفافية، والمحاسبة في الحياة العامة ومساواة الجميع أمام القانون.
- تشجيع العمل الأهلي، والتنظيمات غير الرسمية في الدولة، باعتبارها شريك أساسي في عملية التنمية، من خلال التعبير عن المواطنين والوفاء باحتياجاتهم، وتحقيق نوع من التوازن بين سلطة الدولة ونفوذها من ناحية وبين حرية الأفراد وحقوقهم السياسية من ناحية أخرى (أحمد

صبحي، ١٩٩٧، ١٠٣).

معايير العمل في منظمات المجتمع المدني:

تقوم مؤسسات المجتمع المدني في أي مجتمع بتنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من المعايير من أهمها:

- مبدأ العمل التطوعي والمشاركة.
- وجود هيكلية تنظيمية.
- الاستقلالية وعدم التبعية.
- الشفافية.
- المصداقية.
- القبول للمحاسبة والمساءلة.

كما يتم العمل في مؤسسات المجتمع المدني في ضوء مجموعة من الأسس هي:

أولاً: الأساس القانوني ويقصد به الدساتير والتشريعات وقوانين الجمعيات والاتحادات والنقابات التي تنظم علاقة هذه المؤسسات بالدولة.

ثانياً: الأساس السياسي ويقصد به إقرار النظام السياسي بالتعددية وحق تشكيل الجمعيات والمنظمات المدنية.

ثالثاً: الأساس الاقتصادي: ويقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي الاجتماعي بإشباع حاجات الأفراد الأساسية بعيدا عن مؤسسات الدولة.

رابعاً: الأساس الثقافي، ويقصد به مجموعة الأفكار والتصورات التي يؤمن بها الأفراد وتشكل محددات لسلوكهم وعلاقاتهم، وتعتبر في مجموعها عن الإطار المعرفي والثقافي للمجتمع المدني الحديث (عبد المنعم محمد، ٢٠٠٧).

كما يجب توافر مجموعة من الشروط في تكوين مؤسسات المجتمع المدني وهي:

١- أن تكون منظمات مدنية مستقلة وغير حكومية، بمعنى أن تكون منظمات تتمايز عن الدولة وتتمتع بقدر من الاستقلالية في مواجهتها.

٢- أن تكون منظمات غير إرثية، أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة، أو الطائفة ، أو المذهب، أو الدين.

٣- أن تكون منظمات طوعية، أي أن العضوية فيها تتم وفقا لاختيار حر واعي.

٤- يقوم الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني على أساس المساواة.

٥- أن تكون مجتمعات حداثة، وهذا ما يميزها عن المؤسسات التقليدية.
٦- أن تكون منظمات ديمقراطية في هيكلتها وفي جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، وبينها وبين محيطها الخارجي.
٧- أن تكون منظمات تعددية تقبل الاختلاف والتنوع.

مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة:

يعرف ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم الأفراد الذين يبتعدون عن المتوسط بعداً واضحاً سواء في قدراتهم العقلية، أو التعليمية، أو الاجتماعية، أو الانفعالية، أو الجسمية، مما يتطلب احتياجهم لنوع خاص من الرعاية والتأهيل (ليلى كرم الدين، ٢٠٠٢، ٨٨)، ويعرفهم "علاء الدين كفافي" (٢٠٠٣، ١٢) بأنهم الأفراد الذين ينحرفون عن المتوسط الإحصائي، وهم يشملون الأطفال الأذكياء والمنخفضين الذكاء، وتشمل هذه الفئة الأطفال ذوي الإعاقات الحسية، أو العقلية، أو ذوي الإصابات الجسمية، أو الأمراض المزمنة، والتي يمكن أن تؤثر في نشاطهم الجسمي، وسلوكهم المعرفي، والوجداني، والاجتماعي، وفي عادات توافقهم، وأساليب تكيفهم مع أنفسهم والوسط الذي يعيشون فيه، ويعرفهم "عبد المطلب القريطي" (٢٠٠٥، ٢٥) بأنهم أولئك الأفراد الذين ينحرفون عن المستوى العادي أو المتوسط في أحد الخصائص، أو في جانب ما أو أكثر من جوانب الشخصية، إلى الدرجة التي تحتم احتياجهم إلى خدمات خاصة، تختلف عما يقدم لأقرانهم العاديين، وذلك لمساعدتهم على تحقيق أقصى ما يمكنهم بلوغه من النمو والتفوق.وينتمي ذوي الاحتياجات الخاصة إلى فئة أو أكثر من الفئات التالية:

١- التفوق العقلي والموهبة الإبداعية.
٢- الإعاقة البصرية بمستوياتها المختلفة.
٣- الإعاقة السمعية الكلامية واللغوية بمستوياتها المختلفة.
٤- الإعاقة الذهنية بمستوياتها المختلفة.
٥- الإعاقة البدنية و الصحية الخاصة.
٦- التأخر الدراسي وبطئ التعلم.
٧- صعوبات التعلم الأكاديمية والنمائية.
٨- الاضطرابات السلوكية والانفعالية.
٩- الإعاقة الاجتماعية وتحت الثقافية.
١٠-التوحد.

مفهوم تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة:

إن التأهيل بمعناه الشمولي يعني تطوير وتنمية قدرات الفرد المصاب لكي يكون مستقلا ومنتجا ومتكيفا، كما يشمل مساعدته على تخطي الآثار السلبية التي تخلفها الإعاقة والعجز من آثار نفسية، واجتماعية، واقتصادية، فهو عملية تهدف للكشف عن قدرات الفرد المعوق وتنميتها وتوظيفها أو الاستفادة منها. وعرف "يوسف الزعمط" (١٩٩٣) التأهيل بأنه تلك العملية المنظمة المستمرة التي تهدف إلى إيصال المعوق إلى أعلى درجة ممكنة من النواحي الطبية والاجتماعية. ويشير" إبراهيم القريوطي وغانم البسطامي" (١٩٩٥) إلى أن التأهيل يمثل مجموعة من الجهود والأنشطة والبرامج المنظمة والمنسقة والمتصلة التي تقدم للأفراد بقصد تدريبهم أو إعادة تدريبهم لمساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم الجسمية أو العقلية أو النفسية أو التعليمية. ويشير "يوسف الزغمط" (١٩٩٥) إلى التأهيل الشامل فيقول بأنه عملية متبعة لاستخدام الإجراءات الطبية والاجتماعية والتأهيلية مجتمعة في مساعدة الشخص المعوق على استغلال وتحقيق أقصى مستوى ممكن من طاقاته وقدراته والاندماج في المجتمع. أما "محمد الشناوى" (١٩٩٨) فيرى أنه العملية التي تتضافر فيها جهود فريق من المختصين في مجالات مختلفة لمساعدة المعوق على تحقيق أقصى ما يمكن من التوافق في الحياة من خلال تقدير طاقاته ومساعدته على تنميتها والاستفادة بها لأقصى ما يمكنه.

وإذا نظرنا إلى وجهة النظر التشريعية فقد جاء بتعريف "منظمة الصحة العالمية" بأن التأهيل هو الإفادة من الخدمات الطبية، والنفسية، والاجتماعية، والتربوية، والمهنية من أجل تدريب وإعادة ترتيب الأفراد لتحسين مستوياتهم الوظيفية. يتضح مما سبق أن التأهيل عبارة عن جهد مشترك بين مجموعة من الاختصاصات، بهدف تدعيم وتوظيف قدرات الفرد ليكون قادراً متكيفاً مع الإعاقة ومتطلباتها لأقصى درجة ممكنة، لذا فعملية التأهيل يجب أن تتم من فريق متعدد التخصصات، يعملون لهدف واحد هو تأهيل المعاق.

أهداف تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة:

تهدف عملية التأهيل إلى تحقيق ما يلي (إبراهيم القريوتي، وغانم البسطامي، ١٩٩٥):

- توفير فرص العمل والتشغيل من خلال التدريب.

•دمج المعاقين في المجتمع و إكسابهم الثقة.
•وضع القوانين التي تكفل للمعاقين حق المساواة مع غيرهم من أقرانهم.
•تهيئة كافة الوسائل والأنشطة الرياضية، والثقافية، والترويحية.
•إتاحة فرص التعليم ومحو الأمية.
•العمل على تحسين القدرات الجسمية، والوظيفية للمعوق للوصول به إلى أقصى مستوى من الأداء الوظيفي.
•العمل على تعديل بعض العادات السلوكية الخاطئة التي قد تنشأ عن الإعاقة.
•العمل على توفير الظروف البيئية المناسبة لدمج المعوق في المجتمع المحلي، وذلك من خلال العمل على تعديل اتجاهات الأفراد وردود فعلها تجاه الإعاقة، ومساعدة الأسرة على فهم، وتقدير، وتقبل الإعاقة، ومساعدة الأسرة على مواجهة الضغوط النفسية والاجتماعية بهدف الوصول إلى قرار سليم، واختيار مجال التأهيل المناسب، والمساعدة في أساليب الرعاية و التدريب.

أنواع تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة:

تتركز خطة التأهيل الفردية للمعوق على مجالات مختلفة من البرامج والتأهيلية، ويعتمد اختيار البرنامج المناسب بشكل أساسي على الاحتياجات التأهيلية للمعاق، وعلى قدراته، وإمكاناته، وميوله، واستعداداته، كما أن خطة التأهيل يجب أن تتركز على الفرد المعوق وعلى البيئة التي يعيش فيها، ويمكن تحديد أنواع ومجالات برامج وأنشطة التأهيل فيما يلي (محمد الشناوي، ١٩٩٨):

- التأهيل الطبي:

يعتبر التأهيل الطبي جزء من عملية التأهيل الشاملة المستمرة وأحد أركانها الأساسية، وتبرز أهميته من حيث أنه يشكل الأساس لعملية التأهيل؛ فبإمكان التشخيص المبكر، والرعاية الصحية، والطبية لأي حالة اضطراب جسدي أو عقلي لدى الفرد أن يحد من شدتها وتفاقمها أو إزالتها إذا ما اكتشفت في وقت مبكر، فالتأهيل الطبي هو إعادة الشخص المعوق إلى أعلى مستوى وظيفي ممكن من الناحية الجسدية والعقلية عن طريق استخدام المهارات الطبية، ويهدف إلى تحسين أو تعديل الحالة الجسمية أو

العقلية للمعوق بشكل يمكنه من استعادة قدرته على العمل، والقيام بما يلزمه من نشاطات الرعاية الذاتية في الحياة العامة، كما يهدف للوقاية من تكرار حدوث حالة العجز.

- التأهيل النفسي:

تلعب الظروف النفسية للفرد المعوق وأسرته دوراً بارزاً وحيوياً في تحويل حالة العجز إلى حالة تقبل وتكيف، ولا بد من التذكير بأن الآثار النفسية التي تتركها حالة العجز على حياة الفرد وعلى حياة أفراد أسرته غالبا ما تكون من الدرجة العميقة التي تحتاج إلى جهد أكبر للتخفيف منها، ومن أهم مظاهر الضغوط النفسية التي يتعرض لها أفراد الأسرة هي الشعور بالخجل، أو الدونية، أو الذنب، أو إنكار الإعاقة، أو الحماية الزائدة، أو رفض الطفل المعاق و إخفاءه عن الأنظار، أو الانعزال عن الحياة الاجتماعية وعدم المشاركة في مظاهرها.

- التأهيل الاجتماعي :

يعد دمج المعوق في الحياة العامة للمجتمع الهدف النهائي لعملية التأهيل، كما يهدف التأهيل الاجتماعي إلى مساعدة المعوق على التكيف الاجتماعي، ليستطيع أن يندمج ويشارك في أنشطة الحياة المختلفة في المجتمع، ومن هنا يمكن تعريف التأهيل الاجتماعي على أنه العمل على تكييف المعاق في المجتمع الذي يعيش فيه من خلال بعض النشاط الموجهة نحو الفرد والمجتمع.

- التأهيل الأكاديمي – التربية الخاصة:

تهدف عملية التأهيل التربوي و بغض النظر عن المكان الذي تطبق فيه إلى تزويد المعوق بالمعلومات والمهارات الضرورية التي تلبى احتياجاته التربوية الخاصة.

- التأهيل المهني:

تتعدد برامج التأهيل المهني المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتختلف باختلاف الإعاقة وطبيعة المجتمع التي تقام فيه، وكثيراً ما تبني على اجتهادات فردية أو جماعية صائبة أو خاطئة، وتبعاً لطريقة البناء تكون النتيجة، وحينما نواجه أفراداً وجهت لهم هذه البرامج أو لأحد ذويهم نجدهم غالبا مستاءين لدرجة اليأس من مخرجاتهم، وأثناء

البحث عن الأسباب نجد أن خطوات التأهيل المهني لم تكن على أساس علمي وتدريجي ومتكامل، ويعتبر التأهيل المهني أحد عناصر عملية التأهيل المنسقة والشاملة التي تهدف إلى تمكين المعاق من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وذلك من خلال تدريبه على مهنة مناسبة لميوله، واستعداداته، وقدرته، وإيجاد فرصة عمل مناسبة تساعده على أن يكون منتجاً ومعتمداً على نفسه.

التحديات التي تواجه مؤسسات التربية الخاصة:

ترى الاتجاهات المعاصرة في مجال التربية الخاصة، أن التحديات التي تواجه مؤسسات الإعاقة تفرض عليها إشراك جميع مؤسسات المجتمع لدعم ومساندة برامجها لرعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنادي تلك التوجهات الحديثة بضرورة تبني مفهوم "الأسرة والمجتمع شريك فعال" في مقابل مفهوم "الأسرة كمتلقي للخدمة فقط" السائد حالياً. ومازالت قضية تأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تلقى الاهتمام على المستويات الإقليمية والعالمية، وفرضت تلك القضايا نفسها على المجتمع المصري، نتيجة لتزايد الوعي المجتمعي بها، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأخيرة لدعم ومساندة ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن الحاجة لازالت ملحة نظراً للطلب الاجتماعي على مؤسسات الرعاية والتأهيل سواء التابعة لوزارة التربية والتعليم أو من خلال جمعيات المجتمع الأهلي التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية.

وبنظرة أخرى نجد التوسع الكمي لإضافة عدد من المدارس وبناء قدرات مؤسسية لعدد كبير من الجمعيات الأهلية ودعمها مالياً وفنياً لمقابلة الاحتياجات الأساسية، وهو ما يحتاج إلى مبالغ كبيرة تفوق قدرة الدولة على توفيرها. كما أن التسارع المعرفي في مجال التربية الخاصة أضاف بعداً جديداً، يتعلق بضرورة مجاراة التوجهات الحديثة التي تنادي بمزيد من الإدماج للمعاقين في بيئاتهم، وتذليل الصعوبات لاستفادتهم من الخدمات وأوجه الرعاية التي تقدمها مؤسسات موجودة حولهم في المجتمع، إضافة إلى ذلك لا يمكن تجاهل تزايد طموح أسر المعاقين الذي خلق ضغوطاً كبيرة على المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، لمقابلة تلك المتغيرات بتطوير برامجها، وتحديث الخدمات التأهيلية المقدمة.

ومقابلة التحديات السابقة لن تكون فعالة إلا عندما تحدث مشاركة حقيقية بين جميع المؤسسات المنوط بها رعاية وتأهيل المعاقين، وإتاحة

المجال لهم للاستفادة من خدمات مؤسسات أخرى بعيدة، وقد بدأ هذا التوجه بتوصية من العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية، لتأكيد المفاهيم الايجابية للمساواة والعدالة الاجتماعية في الحصول على الخدمات وتعدد القطاعات وغيرها. ورغم التحسن الواضح في الناحية الكمية والكيفية للخدمات المقدمة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة التي تقدمه الوزارات المعنية والهيئات الأهلية، والإعلام ومساهمات بعض رجال الأعمال المهتمين بالحالات الإنسانية، إلا أن هناك حاجة ملحة لتكثيف تلك الجهود وتكاملها في نسق واحد يغطي الفجوات الموجودة في بعض الخدمات. فعلى سبيل المثال:

- مازال هناك فجوة في مجال تعليم المعاقين توضح حجم التغطية للخدمات التعليمية وتوزيعها على المناطق المختلفة من الجمهورية، كذلك مدى شمول هذه الخدمات التعليمية لجميع فئات الإعاقة.
- مازالت عمليات التدريب والإعداد المهني نمطية لا تتجاوب بالصورة الفعالة مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وبالضرورة فإن هذا العامل وعوامل أخرى تلق بظلالها السلبية على عملية التشغيل والعمل للمعاقين.
- مازالت قطاعات عديدة من المجتمع تحتفظ بقدر مؤثر من الاتجاهات السلبية والمعلومات غير الدقيقة حول الصفات والقدرات المميزة للمعاقين، رغم محاولة وسائل الإعلام الإسهام في إزالتها.
- رغم الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المعنية بقضايا المعاقين لرعايتهم وتأهيلهم، إلا أن تلك المؤسسات والجمعيات تحتاج إلى مد مظلتها لمناطق جغرافية أوسع بعيدة عن المدن لفئات أكثر احتياجاً بخدمة تنموية وليست مساعدات تتلاشى بصورة سريعة، على أن تشمل جهود تلك الجمعيات قطاعات أكبر من المجتمعات المحلية (ماجدة عبيد، ٢٠٠٠).

ومما سبق يتضح أنه هناك حاجة ملحة لتبني نموذج جديد يستهدف إشراك مؤسسات مجتمعية لتطوير أدوارها لمساندة ودعم عمليات التأهيل والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة.

دور الأسرة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة:

إن مشاركة الأسرة في برامج التأهيل والتدريب المهني ضروري لنجاح هذه البرامج، كما أن مشاركتهم تتعلق بقدرة فريق التأهيل على إقامة العلاقات الايجابية، وإمكانية المحافظة عليها، وعدم القدرة على ذلك ينعكس سلباً على المعوق، كما أن نقص وعي الأسرة بأهمية الدور الذي

تستطيع أن تؤديه في عملية تصميم وتطوير البرامج المهنية لأبنائهم، واستسلامهم للإحباطات والضغوط التي يمرون بها، تؤدي إلى عدم اكتراثهم وإهمالهم لأهمية تفعيل دورهم والقيام به على الوجه الأمثل في هذه العملية (نايف الزارع، ٢٠٠٣).

دور المجتمع المدني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة:

تعد رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المشكلات الهامة التي تواجه المجتمعات، إذ لا يخلو مجتمع من المجتمعات من وجود نسبة لا يستهان بها من أفراده ممن يواجهون الحياة وقد أصيبوا بنوع أو أكثر من أنواع الإعاقة التي تقلل من قدرتهم على القيام بأدوارهم في المجتمع علي الوجه المقبول مقارنة بالأشخاص العاديين، ويسود الآن التوجه لرعايتهم وتأهيلهم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الأسوياء وغير الأسوياء (Johnson, 1992, 693)، حيث تنشئ لهم المدارس، وتوضع لهم التشريعات التي تكفل لهم بعض المزايا والحقوق.

وتمشياً مع هذه التوجهات صدرت العديد من التشريعات التي تؤكد حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الرعاية المتكاملة والتأهيل، فجاء "الإعلان العالمي حول التربية للجميع" عام ١٩٩٠، و "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأطفال" عام ١٩٩٠، و "إعلان برنامج فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان" عام ١٩٩٣، و "إعلان النوايا المنبثق عن الندوة شبه الإقليمية حول تخطيط وتنظيم التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة" عام ١٩٩٣ (سعاد بسيوني، ١٩٩٦، ١٠)، وعلى الرغم من التحسن الواضح في الناحية الكمية والكيفية للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، والتي تقدمها الدولة إلا أن هناك حاجة ملحة لتضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة من أجل مزيد من الرعاية والتأهيل لهذه الفئة.

وقد نصت جميع الأديان السماوية، وأقرت جميع المنظمات الدولية ضرورة رعاية وتأهيل ذوي لاحتياجات الخاصة، ومع تزايد أعداد هذه الفئة، أصبح لزاماً على الحكومات والمجتمعات الاهتمام بها ورعايتها وتأهيلها لتوفير حياة كريمة لهم والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم، كي يكونوا أداة فاعلة في تنمية المجتمع، ونتيجة قصور منظومة الرعاية والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة، كان من الضروري الاتجاه نحو مؤسسات المجتمع المدني لتقف جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية

للارتقاء بمستوى الرعاية والتأهيل، وعلى الرغم من تعدد هذه المنظمات في المجتمع المصري، إلا أن الواقع يشير إلى تقلص كثيرا من أدوارها وجهودها، لذا كان من الضروري تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، بجانب الدور الحكومي لرعاية وتأهيل هذه الفئة لتصبح ثروة بشرية يستفاد منها(فؤاد أحمد حلمي، ١٩٩٧، ٦٢).

وخلال النصف الثاني من سبعينات هذا القرن ظهر في المحافل الدولية مفهوم التركيز على المجتمع كمساعد لنموذج التأهيل المؤسسي، باعتباره حلاً في مواجهة القصور المؤسسي وتطورت المبادرات للتأهيل في بلدان العالم العربي في الثمانيات، ويهدف التأهيل إلى تقديم الدعم والبرامج التدريبية على مستوى المجتمع، ويخدم التأهيل المؤسسي نسبة قليلة جدا من المعاقين، وترتفع التكلفة الاقتصادية وتتركز في المدن الكبرى، ولا تهتم بأسلوب الوقاية والاكتشاف أو دمج المعاق، مما أدى للتفكير في أسلوب التأهيل المجتمعي، عن طريق عمل ندوات، ولقاءات، ووسائل الاتصال، مع الاتفاق مع هيئة محلية لديها الاستعداد والتعاون مع الأفراد لتولى المسئولية، واستثمار الأماكن المتاحة، وتدريب فريق محلى، وحصر الفئات المحتاجة، وتقيمهم، ومعرفة قدراتهم، وتدريب وتأهيل كل حاله، والقيام بالزيارات المنزلية، وعمل برامج من داخل المجتمع مثل اشتراك الأندية المحلية، وعمل معسكرات، ورحلات (محمد السيد، ٢٠١٢).

وينطلق دور المجتمع من مفهوم التأهيل المجتمعي، وتعرف "منظمة العمل الدولية" (اليونسكو) و "منظمة الصحة العالمية" هذا المفهوم على أنه: إستراتيجية تندرج في إطار تنمية المجتمع المحلى، وتهدف لتحقيق التأهيل المهني، والتكافؤ في الفرص، والاندماج الاجتماعي لجميع الأفراد الذين يعانون من إعاقة ما، وينفذ من خلال الجهود المتضافرة للمعاقين أنفسهم، ولأسرهم، ولمجتمعاتهم المحلية، وللمرافق الصحية، والتربوية، والمهنية، والاجتماعية المعنية، ويتميز هذا المفهوم بأنه يقتضي من الحكومات والمؤسسات الرسمية أن تحيل معظم المسئوليات والمواد اللازمة إلى تلك المجتمعات المحلية، فتصبح هي الجهة المسئولة عن تلبية احتياجات معظم المعاقين، وعن إبراز هوية هذه الفئة وتأهيلهم مهنياً ومساعدتها في كافة نواحي الحياة العامة، وقد جاء هذا المفهوم اعترافاً بحجم تحدي الإعاقة الفكرية، وعدم قدرة المؤسسات الرسمية المتخصصة وحدها على التصدى لهذا التحدي الإنساني (يوسف عودة ومحمد أبو ليل، ٢٠٠٤)

ولا يتوقف إسهام مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة عند حد التمويل

فقط لرعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، بل يمتد إلى المشاركة في وضع السياسات التربوية والأهداف والتشريعات الخاصة بهم، ومن الصعب أن نتصور تنشيط دور تلك المؤسسات في رعايتهم وتأهيلهم دون أن يكون ذلك على أسس علمية سليمة وخطوات متعاقبة في ضوء المتغيرات المعاصرة التي تحيط بالمجتمع وتفرض عليه دائما التغير والتطوير، فالتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، تفرض ضرورة تنشيط إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة واستغلال الإمكانات المتوافرة لدى كل مؤسسة بما يتلاءم مع ظروفها.

التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة:

تواجه مؤسسات المجتمع المدني مجموعة من التحديات والصعاب التي تعوق رعايتها وتأهيلها لذوي الاحتياجات الخاصة، يمكن تحديدها في التالي:

١- قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تطوير وتحديث بنيتها الداخلية، بحيث تصبح قادرة على التحول لمؤسسات ديمقراطية حقيقية، تتيح أوسع مشاركة للفئات التي تعبر عنها في تحديد سياساتها والمشاركة في تنفيذ هذه الأنشطة والرقابة على أدائها.

٢- تنامي قدرة مؤسسات المجتمع المدني على العمل والتنسيق الجماعي مع غيرها من مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، للتأثير على السياسات العامة ورقابتها.

٣- ضعف التمويل الذاتي لمؤسسات المجتمع المدني، مما يدفعها إما اللجوء للتمويل الخارجي أو القصور في أداء دورها وتحقيق أهدافها.

٤- نقص الوعي الشعبي بأهمية التطوع للخدمة العامة، مما يشكل عائقا للمجتمع المدني من حيث كوادره البشرية التي يمكنها الوفاء بمتطلبات فئته المستهدفة.

٥- تمركز نشاط المجتمع المدني في العاصمة والمناطق الحضرية وشبه غياب لتواجدها في الريف والبادية، مما يبعدها عن الغالبية العظمى من جمهور المواطنين الأولى بالرعاية.

٦- غياب الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة داخل مؤسسات المجتمع المدني.

٧- وجود خلل في اعتماد التخصص في مؤسسات المجتمع المدني، مما

يسبب هدر الكثير من الطاقات والأموال، بل وحتى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع.

٨- قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل.

التوصيات:

مما سبق يمكن التوصل لمجموعة من التوصيات كما يلي:

- إنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة موضوعات التربية الخاصة المختلفة.
- توعية المجتمع من خلال الندوات ووسائل الإعلام المختلفة بالدور الذي يمكن أن يقوموا به تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية في تأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تخفيف الرقابة عن مؤسسات المجتمع المدني لإعطائها فرصة أكبر للمشاركة في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- عمل مسح ميداني لتلك المؤسسات، وبناء قواعد معلوماتية تشمل على البيانات الأساسية، وإمكانيات الاستفادة من خدماتها لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة.
- رفع كفاءة أداء العاملين في المؤسسات العاملة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وبناء كوادر جديدة تتصف بالقدرة على الاتصال والتحليل والتخطيط.
- الاهتمام بتنفيذ برامج توعية الأفراد والمؤسسات المختلفة المعنية بقضايا رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لدعم المشاركة المجتمعية بحيث تستهدف برامج التوعية الفئات التالية:
  - الجامعات والمعاهد والمدارس العادية.
  - المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمرئية والمسموعة.
  - المؤسسات الدينية.
  - مؤسسات رعاية الشباب.
  - جمعيات المشروعات الصغيرة.
  - الشخصيات العامة المهتمة بالحالات الإنسانية.
  - الأسر.
- تطوير الأداء المؤسسي، وتشجيع المشاركة في القرار والتطوع في التنفيذ، من خلال تنمية الاستعداد والرغبة في المشاركة التطوعية

والذاتية لمكونات المجتمع المحلي وعناصره.

- تبني مفهوم "الأسرة والمجتمع شريك فعال" في مقابل مفهوم "الأسرة كمتلقي للخدمة فقط".

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- أحمد حسين (٢٠٠٤). الاتجاهات الفلسفية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث والمعاصر، رؤية تاريخية. المجلة الاجتماعية، تصدر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة، ع(٤١).

٢- إبراهيم القريوتي وغانم البسطامي (١٩٩٥). مبادئ التأهيل. الإمارات: مكتبة الفلاح.

٣- إقبال حسون (٢٠٠٢). المنظمات غير الحكومية ودورها في بناء المجتمع المدني. المجلة العراقية لحقوق الإنسان، ع (٦)، ص ١٨- ٢٩.

٤- ثامر البكري (١٩٩٦). المسؤولية الاجتماعية بمنظور تسويقي ، دراسة تسويقية لآراء عينة من المديرين العاملين في المنشآت التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥- حسنين توفيق (١٩٩٢). بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦- سعاد بسيوني (١٩٩٦). التكامل التربوي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء مبدأ التربية للجميع. المؤتمر الدولي الثالث لمركز الإرشاد النفسي في عالم متغير في الفترة بين ٢٣-٢٥ ديسمبر، المجلد الثاني.

٧- شرف الدين فهيمه (٢٠٠٢). الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. مجلة المستقبل العربي، ع (٢٧٨)، ص٣٦-٤٨.

٨- طارق راشي (٢٠١٣). دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال. المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان:"النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"، إسطنبول، تركيا.

٩- عبد الرحمن صديق (٢٠٠٢). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ مبدأ الحوار وروح التعايش. المجلة العراقية لحقوق الإنسان، ع (٥)، ص ٣٨- ٢٩.

١٠- عبد المنعم محمد (٢٠٠٧). دور مؤسسات المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين في مصر. مجلة كلية التربية، ع(٥).

١١- عبد المطلب القريطي (٢٠٠٥). سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٢- عزمي بشارة (١٩٩٨). المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني

العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٣- علاء الدين كفافي (٢٠٠٣). دور الأسرة في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة خطوة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢١(٤).
١٤- غوشة زكي (١٩٨٣). أخلاقيات الوظيفة في الإدارة العامة. عمان: مطبعة التوفيق.
١٥- فتحية السعيدي (٢٠٠٨). إشكالية الاندماج الاجتماعي: الواقع والمأمول. ورقة عمل، ندوة المشاركة والاندماج الاجتماعي (الأهداف- المجالات – الآليات)، مسقط ٢٧-٢٨ فبراير، سلطنة عمان.
١٦- فؤاد أحمد (١٩٩٧). صيغ مقترحة لدور التعليم الخاص في التعليم قبل الجامعي. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
١٧- فؤاد محمد حسين الحمدي (٢٠٠٣). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، الجمهورية اليمنية.
١٨- ليلى كرم الدين (٢٠٠٢). برامج الأطفال في التليفزيون والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. دراسات وأبحاث مؤتمر " برامج الأطفال في محطات التلفزة المحلية والعربية"، منشورات المجلس الأعلى للأسرة بالشارقة، مركز الطفولة والناشئة، الإمارات العربية المتحدة.
١٩- ماجدة السيد عبيد (٢٠٠٠). تأهيل المعاقين. الأردن: دار صفاء.
٢٠- محمد السيد (٢٠١٢). مؤشرات تمكين الأسرة كأحد معايير الجودة الشاملة بمؤسسات المجتمع المدني لرعاية الأطفال المعاقين. مجلة الطفولة والتربية، ١٢(٤).
٢١- محمد الشناوي (١٩٩٨). تأهيل المعوقين وإرشادهم. عمان: دار المسلم.
٢٢- مدحت محمد (٢٠٠٩). الإعاقة والمعاقين: رؤية حديثة. الطبعة الأولى. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢٣- نايف الزارع (٢٠٠٣). تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. عمان: دار الفكر.
٢٤- يوسف الزعمط (١٩٩٣). التأهيل المهني للمعوقين. الأردن: دار المطبوعات للنشر.
٢٥- يوسف عودة ومحمد أبو ليل (٢٠٠٤). التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الشارقة لتأهيل وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.
٢٦- نجوى يوسف (٢٠٠١). عولمة التعليم: دراسة تحليلية لمؤتمرات التعليم. مجلة مستقبل التربية، تصدر عن المركز العربي للتعليم والتنمية بالإسكندرية، ٢٣(٣).
٢٧- نهال المغربل (٢٠٠٨). المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، منشورات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨.
٢٨- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٤). بيان بأعداد مدارس وفصول وتلاميذ التربية الخاصة. جمهورية مصر العربية: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي.
٢٩- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٥). التوجهات الفنية والتعليمات الإدارية لمدارس وفصول التربية الخاصة. جمهورية مصر العربية: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Blaney, D. & Pasha, M. (1993). Civil society and democracy in third world: ambiguities and historical possibilities. Comparative International Development, 28(1), 166-187.
2- Johnson, G. (1992). The American Encyclopedia, International Edition. U.S.A: Grolier Incorporated.
3- Norton, A., (1995). Civil society in the middle east. Comparative International Development, 35(4), 225-242.
4- Sales, A. (1991). The private, the public and civil society: social realms and power Structures. International Political Science Review,22(4).
5- Schermerhorn, R. (2002). Management. New York: John Wiley and Sons Inc.
6- Walzer, M. (1991). The Idea of Civil Society, A Path to Social Reconstruction. NJ: Royal Inc.□
7- William, F. (2902). Introduction to Social Work. U.S.A.: Library of congress.
8- Wright, P; Kroll, M. & Pamell, J. (1996). Strategic Management Concepts. NJ: Prentice Hall .Inc.

□